ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الثاني، السنة الأولى، ربيع الأول ١٤٣٩هـ / كانون الأول ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الثاني، السنة الأولى
ربيع الأول ١٤٣٩هـ / كانون الأول ٢٠١٧م

مركز إحياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسية المقدّسة. مركز إحياء التراث.
الخِزانة : مجلة علمية نصف سنوية تُعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدّسة.– كربلاء، العراق: مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسية المقدّسة، مركز إحياء التراث، 1439 هـ. = 2017-
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنوية.-السنة الأولى ، العدد الثاني (كانون الأول 2017)-
ردمد : 2521-4586
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
النص باللغات العربية ومستخلصات باللغة الإنجليزية.
1. المخطوطات العربية--دوريات. 2. العلماء المسلمون (شيعة)--المؤلفات--دوريات. ألف. العنوان.

Z115.1 .A8364 2017 NO. 2
مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الترقيم الدولي
ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الباب الأول
دراسات تراثية

التداخل في تحقيق النصّ بين الروايتين: المخطوطَة والمطبوعة

Interference in the realization of the text between the two versions: the manuscript and the Printed

عبد العزيز إبراهيم

باحث تراثي

العراق

Abdul Aziz Ibrahim

Historical Researcher

Iraq

الملخّص

لمَّا كان التحقيق هو التثبّت من صحّة عنوان الكتاب، واسم مؤلِّفه، ونسبته إليه، وضبط النصّ بقراءته قراءة سليمة خالية من التصحيف والتحريف وإضاءته بالهوامش والحواشي المؤصّلة للنقول التي فيه والآراء المنقولة عن الآخرين، ظهرت الحاجة إليه بعد تراكم المخطوطات منذ القرن الثاني الهجري حتّى عصرنا الحديث.

وعِبْرَ هذا التحقيق ظهرت روايتان للنصّ التراثي: الأولى؛ هي الأصل أو المخطوط. وأمّا الثانية؛ فهي النّصوص المجزّأة التي توزّعتها المصادر المختلفة من بعدُ مطبوعة أو مخطوطة، والتي تساعد المحقّق في عمله . ولكلّ من هاتين الروايتين مواصفات إيجابية وأُخرى سلبية.

وأمام الحاجة إلى الروايتين في تحقيق النّص لنا وقفتان:

الأُولى: تحقيق رواية المخطوطة على المطبوعة في خمسة مواضع هي: فقدان المخطوطة الأصلية أو تعذّر الوصول إليها، وكونها الوحيدة، أو ناقصة، وفيها زيادات على الأصل، ومتعدّدة الروايات بالتغيير أو التبديل بفعل المؤلِّف أو تلامذته أو الشّراح فضلاً عن الرواة .

الثانية: الرواية المصنوعة على المطبوعة، وفيها أعاد المحقّقون المعاصرون بناء الأصل لدواوين الشعراء أو نصوص القدماء جمعاً وتحقيقاً للمتن والإحالات والهوامش والفهارس . وكانت للمتن الذي اعتمد على الجمع والتخريج والشرح فضلاً عن التعليق والاستدراك واتخذ وسائلَ تضبطه بعيداً عن الخطأ أو الخلل في صحة النصّ، وإن اختلف المحقّقون في تسمية العنوان لهذا المجموع . وما أُنبّه عليه أنّ التداخل في تحقيق النصّ يظلُّ قائماً غير قابل للانفكاك لحاجة الروايتين المخطوطة والمطبوعة إليه في التحقيق.

Abstract

Since the investigation was to verify the authenticity of the title of the book, the name of its author, and attributed to him, the need arose after the accumulation of manuscripts from the second century to the Hijra until modern times.

By such investigation, two interpretations appear concerning the heritage text. The first concerns the original or the manuscript while the second concerns the fragmented texts which were given by various organizations whether in a printed form or in the form of manuscript. These fragmented texts arehelpful for the investigator. Both of these narratives have merits and demerits

The need for these two interpretations, we have two stands:

The first is to achieve the manuscript's version of the manuscript in five places: the loss of the original manuscript, the inability to reach it, its sole or incomplete existence, and increases in the original, and multiple versions of the change or change by the author or his students or commentators as well as narrators.

The second novel made on the print, in which the modern investigators reconstruct the origin of the titles of the poets or the texts of the ancients and the collection of the mines and references and margins and indexes.

The scholars who differed in the title of this text, and what I cautioned against, that the overlap in the realization of the text remains unbreakable to the need of the written and printed narratives in it. Investigation.

المقدمة

يـراد بالتحقيـق «بـذل عناية خاصـة بالمخطوطات حتـى يمكن التثبّت من اسـتيفائها لشـرائط معينـة، فالكتـاب المحقّـق هو الذي صحَّ عنوانه، واسـم مؤلّفه، ونسـبة الكتاب إليـه، وكان متنـه أقـرب مـا يكـون إلـى الصـورة التـي تركهـا مؤلّفـه»[١]. وهـو اصطـلاح معاصـر، أصلـه اللغـوي مـادة (حقـق) والمعنى الإثبـات. فيقـال: «أحققت الأمـر إحقاقاً، إذا أحكمتـه وصحّحتـه»[٢].

وقـد ظهـرت الحاجـة إليـه بعـد تراكـم مخطوطـات التـراث فـي عصرنـا الحديـث، وكان الفضـل فـي ذلـك الظهـور يعـود إلـى المستشـرقين الذين وجـدوا في تراث الشـرق كنـزاً مـن العلـوم والمعـارف انكـبّ عليهـا هـؤلاء في القـرن الثامن عشـر وما بعـده، كما يذهـب إلـى ذلـك ادوارد سـعيد فـي كتابـه (الاستشـراق)[٣] دون أن يغيـب عـن ذهننا أنّ الاستشـراق خـدم المصالـح الاسـتعمارية للغـرب فـي واحـد مـن أغراضـه، ولكنـه شـكّل نهجـاً علميـاً فـي تحقيـق النـصّ متنـاً ونسـبة إلى مؤلّفـه، ممّا سـاعد على خلـق جيل من المحقّقيـن العـرب الذيـن وجـدوا فـي نهـج المستشـرقين إضـاءة لإعـادة الأصل.

وإذا علمنـا أنّ تأخـر التدويـن في آداب اللغة العربية حتـى نهاية القرن الثاني الهجري قـد تـرك البـاب مفتوحـاً لهيمنة الأدب الشـفاهيّ ممّا سـاعد على خلخلة المنقـول التراثي وفـي الوقـت نفسـه فرضت حاجته علينـا أن نمحِّص هذا التراث المنقول دراسـةً وتحقيقاً.

ولمّـا كان التدويـن قـد حـوّل الرواية الشـفاهية إلـى روايـة تحريرية موثّقـة فقد برزت ظاهرتـان فـي هـذا العصـر (عصـر التدويـن) **الأولـى:** اتسـاع آفـاق المعرفـة عنـد العلماء، فـكان المشـتغل باللغـة والنحو عالماً بالحديث ووجـوه التأويل، والمتحـدِّث عارفاً بالتأريخ وصنـوف الفـرق والمذاهـب ومراتـب الرجـال، والشـاعر يأخـذ بنصيب مـن اللغـة و النحو

(١) تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمّد هارون: ٤٢.

(٢) لسان العرب: ابن منظور: مادة(حقق): ٧٩٨/٥، وينظر: العين: الفراهيدي: مادة(حقّ): ٦/٣.

(٣) الاستشراق: ادورد سعيد: ٣٨-٣٩.

والتصريف، والفقيه يحفظ الشعر والمثل ويروي الحديث والخبر ويشارك في صنوف الأدب[١]. وقد انعكست هذه الظاهرة على المؤلّفات، فخرجت علينا كتب اللغة والتفسير والتأريخ والسِّير وهي مملوءة بهذه المعارف، فكانت بدايات الرواية المُدوَّنة، وهي في الوقت نفسه بدايات الرواية الثانية للنصّ بحكم الشواهد الشعرية أو النثرية.

والثانية: لم ينسَ هؤلاء اختصاصهم الذي هدفوا إليه في مؤلّفاتهم، فالنحويّ ليس له هَمّ إلّا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، و الأخباريّ ليس له شغل إلّا القصص واستيفاءها والأخبار عَمّن سلف سواء أكانت صحيحة أم باطلة، والفقيه يكاد يسرد فيها الفقه جميعاً، وربّما استطرد إلى إقامة الفروع الفقهية التي لا تعلّق لها بالآية أصلاً، والمفسّر «قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة» [٢]. وفي هذا التدوين ظهر نوعان من المؤلّفات: الأول: ما نصّ على المادة نفسها كديوان شعر شاعر، أو نصّ لحديث نبويّ أو تفسير لآي القرآن، وهذا النوع باعتبار تخصّصه الأصلي، وهو ما نسمّيه بالرواية الأولى للنصّ. والثاني: ما عرض مادة الأصل كشاهد على صحتها، ومثاله المجموعات الشعرية المختارة أو الأدبيّة أو اللغويّة، فضلاً عن كتب التفسير وغيرها، وذلك أن تذكر شعراً لشاعر أو مجموعة من شعراء فيها، أو تعرض لمسألة لغوية أو إعراب جملة أو تفسير آية مدلّلاً على ما تذهب إليه، وهذا النوع ما نسميه الرواية الثانية للنصّ. وفي هذا يرى المستشرق الألماني (برجستراسر) أنّ: «الكثير من الأبيات أو القطع المتفرقة مروية في كتب الأدب والمعاجم يؤدي إلى مسألة الرواية الثانوية، وذلك أنّ نسخة الكتاب نسمّيها رواية أولية، وما هو بمنزلة النسخة نسمّيه رواية ثانوية»[٣].

فالرواية الأولى إذن هي الأصل الذي كُتب كمخطوط، أو ما نسمّيها المصدر الأولي للنصّ. أمّا الرواية الثانية فهي النصوص المجزّأة التي توزعتها المصادر المعاصرة لها أو التي أخذت عنها، وهي على رأي المكتبيين- نسبة إلى علم إدارة المكتبات وتصنيفها وفهرستها- المعلومات التي يقدّمها شخص لم يشهد الحادثة أو الموضوع بطريق

(١) تاريخ الرسل والملوك (المقدمة): محمّد بن جرير الطبريّ: ٥/١.

(٢) كشف الظنون:حاجي خليفة: ٤٣١/١.

(٣) أصول نقد النصوص: برجستراسر: ٣٩.

مباشر، وهذه المعلومات توجد عادة في دوائر المعارف والدوريات والمؤلّفات التي تعالج موضوعات تأريخية في غير عصورها[١].

وقد تكون النسخة المكتوبة مأخوذة عن المخطوطة الأصل أو فروعها -إنْ وجد معها الأصل- كما يشير إلى ذلك برجستراسر في تعريفه لها، فهي أيضاً رواية ثانية، وبالمقابل قد تكون النسخ المطبوعة «التي فقدت أصولها أو تعذّر الوصول إليها رواية ثانية للنصّ مع العلم أنّ المحقّقين يختلفون بشأن الاعتماد عليها، فقد يهدرها كثير من المحقّقين، على حين يعدّها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، وحجتهم في ذلك أنَّ ما يُؤدى بالمطبعة هو عين ما يُؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة»[٢].

الروايتان: الأولى والثانية:

على وفق ما قدّمنا فإنَّ الرواية الأولى هي المخطوطة التي كتبها المؤلّف، أمّا الثانية فهي ما نُقل عن المخطوطة كتابةً أو طباعة. ولكلّ من هاتين الروايتين مواصفات إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية لها مقوماتها والسلبية ما دفعت إلى معالجة أسهمت في ظهور الرواية الأخرى، فإيجابيات الرواية الأولى أن تتصف بثلاث ميّزات، هي:

الأولى: تعدّد نُسخ المخطوطة، فأفضل «النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلّفه وجميع مادته على آخر صورة رسمها المؤلّف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطّلاعه عليها أو إقراره لها»[٣].

الثانية: ضبط النصّ الذي يعتمد على القراءة القائمة على معرفة المادة، فضلاً عن اللغة والأسلوب[٤]. ويتمّ ضبط النصّ بملاحظة (التنقيط، ضبط الشكل، أخطاء

(١) أسس البحث العلمي: حسن خطاب: ١٤.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩.

(٤) أصول نقد النصوص: ٥٧.

النّساخ، التحريف، الخطأ في الإملاء والنحو) ثم الخلل في النسخ (الترتيب ووحدة الموضوع) وهذه تخصّ متن الكتاب فضلاً عمّا يشيع من أسلوب يؤاخذ عليه أو خطأ في عبارة أو نسبة نصّ إلى غير قائله أو ذكر عَلَم من الأعلام. فإن خلت من هذه وصفت بأنّها النسخة الأصل أو الأم.

الثالثة: مطابقة العنوان للمتن، فإنْ لم تتوافر شكّلت مثلباً كبيراً يحول دون سلامة النصّ ونسبته[١]، ولا يقل أهمية العنوان عن ذكر اسم مؤلّفه من دون أن ننسى جمالية الخط إن توافرت.

أمّا مساوئ هذه الرواية فإننا يمكن أن ننظر إليها من خلال خمسة أنواع تشكّل خللاً في سلامتها وصحة الاعتماد عليها، وهي:-

الأول: ضياع المخطوطة الأصلية، وهذا الضائع هي المخطوطة التي كتبها المؤلّف بخطّه أو نُقل عنها، والتي يرى فيها المحقّقون المعاصرون أنّها أحسن نسخة تعتمد للنشر-إن تمَّ العثور عليها- وهي الأم[٢].

الثاني: المخطوطة الوحيدة أو الفريدة، فقد يلجأ إليها المحقّق إن لم يجد نسخاً أخرى لها، وتكمن الصعوبة في الاعتماد عليها إذا كانت سقيمة، وتعرّضت للرطوبة في مدادها وورقها.

الثالث: نقص المخطوطة، وهو الصورة الثالثة من صور الخلل في هذه الرواية، ولا يجد المحقّق مناصاً إلّا بالاعتماد على المصادر الثانوية التي نقلت عن الأصل.

الرابع: زيادة على نصّ المخطوطة، وهذا النوع يكون النّساخ علة له، وترجع الخطورة فيه إلى أن يُضاف نصّ أو نصوص إلى الأصل من دون أن يكون المضاف حقيقياً، ولا يكتشفه إلّا مَن عَرَك النصوص جيداً، وميّز بين أساليب القدماء.

الخامس: تعدّد روايات المخطوطة، إنّ تعدد نسخ المخطوطة تعدّ ظاهرة إيجابية

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٣.

(٢) قواعد تحقيق النصوص: صلاح الدين المنجد: ١٢.

بشرط ألّا تخالف الأصل بالتغيير أو التبديل زيادةً أو نقصاً، فإن حدث ذلك كانت هذه النسخ خللاً عند التحقيق.

أمّا الرواية الثانية فهي في الغالب مصادر مطبوعة موزّعة على أنواع، منها: السيّر والمغازي، الأدب، الاختيارات الشعرية، المعاجم اللغوية أو الجغرافية، التاريخ، اللغة، النحو، التفسير، الحديث، والأمثال. وكونها مصادر ثانوية فإنّ للمصدر أو النصّ فيه إيجابياته وسلبياته.

إيجابيات الرواية الثانية: وتقوم على صحة المصدر وسلامة النصّ.

المصادر: للمصدر الثانوي ثلاث صفات: الأولى: بديل الضائع وفيه يتمكن المحقّق من معالجة الخلل في عرض المتن أو نقص النصّ أو اختلاف نسبته من المصادر الأخرى. والثانية: إكمال الناقص في المخطوطات التراثية بحكم التفاوت في مادتها زيادةً أو نقصاً نتيجة لأهواء النّساخ وآمالي الشيخ المختلفة أو ما يلحقها من شروح أو مختصرات. والثالثة: أنّ محقّق المخطوطات لا يستغني عن هذه المصادر لتوثيق نصوص مخطوطته بتخريجها معتمداً عليها.

النصوص: إنّ النصّ المرويّ في هذه المصادر يختلف في بعضها ممّا يثير الشك في صحته أو نسبته، والعلة في ذلك تعود إلى تأخّر التدوين، وتعدّد رواية النصّ وما يلحق ذلك من اختلاف المرويّ، ولم يكن العيب في الرواية الثانية، بل إنّ الشكّ الذي يمحّص سلامة المرويّ ذاته جعل من الشك نفسه سمة إيجابية لصحة النصّ عند تحقيق المخطوطة اعتماداً على ما جاء بهذه المصادر.

سلبيات الرواية الثانية: وتتمثل في المصادر والنصوص أيضاً.

المصادر: لمّا كانت «الرواية الأولية ترجح على الثانوية، ولا يُستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولية إلّا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البيّن الذي حدث في الاستنساخ»[1]. فإنّ الشك في رواياتها يكون قائماً لكثرة المدوّنات النصّية بها، فضلاً عن تعدّدها.

(١) أصول نقد النصوص: ٤٣.

النصوص: نصوص هذه المصادر الثانوية تلازمها أربعة نقوص، هي:

الأول: التنوّع، النصوص في هذه المصادر متنوعة لا وحدة تربطها ولا سياق يشدّها، وفي هذا يقول د.شارل بلات معلّقاً على آثار الجاحظ: «أبعد من أن تؤلّف وحدة متجانسة متماسكة، بل تظهر عند قراءتها كأنّها سياق غير متلاحم الأجزاء من الأحاديث و الاستشهادات والملاحظات لا يربط بينها رابط ظاهر أو علاقة منظورة»[١]، وقسْ على ذلك في المظان التراثية، ومنها المجموعات والأمالي.

الثاني: التوثيق، إنَّ هذه النصوص لم يكن مؤلّفوها مهتمين بتوثيقها، وهي كثيراً ما تجرّد من أصلها أو مناسبتها أو تأريخها وأحياناً تُقطّع؛ لأنَّ الهدف من الاستشهاد بها هو تأييد ما يريد قوله، ولذا يمدّ يده بالتغيرات إذا تطلّب غرضه في تأليفها.

الثالث: سلامة النصّ من التحريف أو التصحيف، وهو مرض النُّساخ. وفي هذا يقول د.شارل بلات: «على الرغم من أنّ مسؤولية الجاحظ في اضطراب (مؤلّفاته) كبيرة بفقد التجانس والتماسك، فيجب الالتفات أيضاً إلى أهواء النّساخ والجَمَّاعين الذين حَرَّفوا مقاطع كثيرة، وخاصة في الرسائل»[٢].

الرابع: النسبة، إنَّ هذه النصوص في نسبتها العامة موزّعة على المصنوع، والمنحول، والمجهول، والقليل منها على الصحيح وإن شابه التدافع في بعض الأحيان، وفي هذا يقول محقّق شعر الأحوص: «وأحسب أن لا سبيل إلى الانتهاء إلى رأي يُطمأن إليه في أمر تداخل الشعر العربيّ واختلاطه ونسبته إلى غير شاعر، وقلَّ أن تجد ديواناً خلواً من هذه الظاهرة.. فإذا عرفت أنَّ هذا التداخل والاختلاط قد وقعا في دواوين انتهت إلينا من صنع أسلافنا، فما ظنّك بالدواوين أو المجاميع التي يجمعها المحدثون»[٣].

النصّ بين الروايتين

لمّا كان للتحقيق غرض يتمثَّل في صحة عنوان الكتاب واسم مؤلّفه ونسبته إليه،

(١) الجاحظ في البصرة: شارك بلات:٦.

(٢) المصدر نفسه:٦.

(٣) شعر الأحوص الأنصاريّ: ٦٣.

وكـون المتـن أقـرب إلـى الصـورة التـي تركهـا مؤلّفه مـن دون أن يفوتنـا أن ننبّـه على أنَّ الحصـول علـى مخطوطـة المؤلّـف «أمر نادر ولا سـيّما فـي كتب القرون الأربعـة الأُولى» كمـا يؤكّـد ذلـك الأسـتاذ عبـد السـلام هـارون[١]. ومـن ثـمّ فـإنّ مـا قام بـه المستشـرقون ومـن بعدهـم العـرب عامـة مـن تحقيـق للمخطوطـات اعتمـد علـى النسـخ أو النسـخة الوحيـدة إلـى جانـب المصـادر المطبوعة، فإن فقدت نسـخ المخطوطات فـلا يبقى أمام المحقّقيـن لإعـادة بنـاء الأصـل إلّا التحقيـق القائـم علـى الجمـع مـن المصـادر الثانوية، وأمـام هـذا التداخل لنـا وقفتان:

الأولى: تحقيق رواية المخطوطة على المطبوعة.

نتلمـس خطى هذا التحقيق في خمسـة مواضع مثّلت فـي ظهورها خللاً وجد المحقّق نفسه في معالجتها أن يعتمد على المطبوع؛ لإخراج المخطوط، وهذه المواضع هي:

فقـدان المخطوطـة الأصليـة أو تعـذّر الوصـول إليهـا: ولنا مثـال على ذلـك في كتاب (الأغانـي) لأبـي الفـرج الأصبهاني ومختصره المسـمّى بـ(مختار الأغاني) لابـن منظور، وفيه (أخبـار أبـي نُـواس) بثلاثمائـة صفحـة تقريبـاً فلـم نجـد هذه السـعة فـي كتـاب (الأغاني) علـى الرغـم من تعدّد نشـرات الكتاب إلّا طبعة عبد السـتار فرّاج الصادرة عـن دار الثقافة، فهـي مطولّـة بعـض الشـيء خلافـاً لطبعـة دار الكتـب المصريـة بثـلاث عشـرة صفحـة. والسـؤال الـذي يُثـار هـو مـا يكـون الأصـل فـي هاتيـن الترجمتيـن، الأغانـي أم المختـار؟ فـإذا كان الثانـي فلمـاذا لـم يُطـل ابـن منظور في غيـره؟! ألا يـدلّ ذلك على فقـدان الأصل الـذي أخـذ منـه ابـن منظور إذا عرفنا أنّ نسـخة الأغانـي الأصلية قد أهداهـا الأصبهاني إلى سـيف الدولـة الحمدانـي فـي حلب، كمـا يقول ياقـوت الحمويّ فـي معجمه[٢]. مـع علمنا أنَّ سـيف الدولـة توفـي في سـنة (٣٥٦هـ)، وقـد ذكرنا أنَّ الوقوف علـى مخطوطات القرون الأربعـة الأولـى بعـد الهجـرة متعـذر علـى الباحثيـن، عنـد ذاك تكثـر طبعـات الأغانـي من دون أنْ نطمئـن إلـى أنَّ هـذه الطبعـة أو غيرهـا هـي المحقّقة علـى الأصل، وتظـلّ المادة فيهـا متأرجحـة بيـن الزيـادة والنقصـان، وكلّ محقّق يدّعي أنّ نسـخته هـي الأصل.

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٢.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ: ١٣/ ٩٨.

المخطوطة الوحيدة: وقد يتغنّى بها بعض المحقّقين فيصفها بـ(الفريدة)، فقد اختلف المحقّقون في الاعتماد عليها، فمن الذين وجدوا فيها خيراً هو الدكتور مصطفى جواد، والأستاذ عبد السلام هارون الذي حقّق (مجالس ثعلب) فقال: «وهذه النسخة الوحيدة في الشرق من مجالس ثعلب المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣ ش لغة – مشوهة سقيمة، زاد من سقمها وضعفها ما تأثّرت به من الرطوبة والبلّة في مدادها وورقها، بحيث يتعذّر على جمهرة القارئين في كثير من صفحاتها أن يتبينوا كتابتها المطموسة»[(١)]، ومن أجل أن يُعالج هذا الخلل في المخطوطة يجب أن يرجع إلى رواية النصّ المطبوعة في المصادر المختلفة، فقال: «بالرجوع إلى الكتب التي أكثرت من النقل عن المجالس، كالمزهر، وكخزانة الأدب التي نقلت كثيراً من نصوص النحو، وكلسان العرب الذي اقتبس كثيراً من نصوص اللغة وقصار الأخبار، هذا عدا الاستعانة بكلّ ما يتطلبه الشرح والتحقيق من كتب اللغة والأدب والتصريف والقراءات والتفسير والتاريخ والبلدان ودواوين الشعر.. ».[(٢)]

وما نذهب إليه أنّ الاعتماد على نسخة واحدة في تحقيق النصّ هو خلل في الرواية الأولى (المخطوطة) تصلحه الرواية الثانية في المصادر المطبوعة من حيث صحة المتن أو إكمال نقص أو تشويه كلمات، ويكون هذا الاعتماد مبرّراً لظهورها في التحقيق.

نقص المخطوطة: ويكون على أنواع أربعة، ويظهر في تلف بعض الأوراق أو الأسطر أو الخرم أو التشويه، ويمكن إصلاحه بالاستعانة بالرواية الثانية (المصادر)إذا لم تتوافر نسخة أخرى من المخطوطة، وأكثر النقص يمكن معالجته في حالة السطور أو الخرم أو التشويه على المصادر المطبوعة إلّا نقص الأوراق، فإنَّ معالجته صعبة إلّا إذا وجد المحقّق نقولاً في المصادر المطبوعة أخذت من المخطوطة، وهذا ما واجه المحقّق سعيد الأفغاني في تحقيقه لكتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباريّ، فقال: «وجدت بعد أن انتهيت من عرض الاقتراح (للسيوطيّ) وانتقلت إلى تصفّح كتابه الثاني (المزهر) في اللغة في طبعته المفهرسة، أنَّ السيوطيّ نقل من فصول الأدلة أكثر من نصف الكتاب،

(١) مجالس ثعلب(المقدمة): ٢٥/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦/١.

نحـواً مـن ثمانية عشـر فصـلاً عازياً إلى ابن الأنبـاريّ (ت٥٧٧هـ)، كما أشـار في مقدمته مع تصـرّف يسـير آونـةً، واختصـار خفيـف أخـرى، ومحافظته على الأصـل مرات كثيـرة.. وعلى هـذا نقلنـا الفصـل الأول كامـلاً من الاقتـراح، والرابع وأكثـر الخامس مـن المزهر»[١].

وهـذا القـول يعنـي أنّ مخطوطـة اللمـع التـي اعتمـد عليهـا المحقّـق كانـت ناقصـة أتـمّ نقصهـا مـن المصـادر التـي نقلـت عـن الأصـل، ودليله فـي إكمال هـذا الناقص إشـارة السـيوطيّ، ومـا نُقل يظلُّ مدار شـك فـي تمام المادة وصحة المتن اعتمـاداً على المطبوع.

زيـادة علـى نـصّ المخطوطـة: ويأتـي هـذا الخلـل فـي المخطوطـة نتيجـة فعـل النُّسـاخ، وفـي هـذا يقـول د. مصطفـى عبـد اللطيـف معلّقـاً علـى مـا ألحقـه النُّسـاخ مـن أخطـاء وتغييـر فـي المخطوطـات: «لا يـكاد أحـد ممّـن يمـارس قـراءة كتـب التراث ويتصـدّى للتحقيـق يسـلم مـن الوهـم الذي يسـببه بُعد ما بيننـا وبين السـلف في الزمن والفكـر وفـي أنمـاط المعايـش، ولا ينجـو أحـد مـن اللبـس الذي تسـببه خطوط النُّسـاخ علـى اختـلاف مصطلحهـم وأعرافهـم، فضـلاً عـن أخطائهـم..»[٢].

وإذا كان للنُّسـاخ تأثيرهم السـلبي في النصّ، فإنَّ الزيادة عليه لها خطرها الكبير الذي لا يكتشـفه إلّا مـن عـارك النصـوص جيـداً، ومَيّـز بيـن أسـاليب القدمـاء، ومن ثمّ فإنّ نشـر المحقّـق نصـاً يلحـق ضـرراً فادحاً بالكتاب نفسـه، إذا زيـد فيه لفظ أو نصّ أو حشـو.

وقـد تنبّـه المعاصـرون مـن المحقّقيـن علـى هذه الآفـة، فقد جـاء في كتاب الشـعر والشـعراء مـا نصّـه: «قـال أبـو علـي (القالي) في النـوادر، قـرأت هذه القصيـدة على أبي بكـر ابـن دُريـد في شـعر كُثيـر، وهي مـن منتخبات شـعر كُثيـر أولها:

خَليلـيَّ هـذا رَبـعُ عَـزّة فاعقِلا قِلُوصَيكُمَا ثمَّ أبكيَا حَيْثُ حَلّتِ»[٣]

علّـق المحقّـق أحمـد محمّـد شـاكر فـي هامـش الصفحـة نفسـها قائـلاً: «هـذه زيـادة ليسـت مـن كلام ابـن قتيبة كما هو ظاهر بيّـن، فإنَّ أبا علي هو القاليّ المولود سـنة٢٨٠هـ

(١) الإغراب في جدل الإعراب (المنشور في ضمن كتاب لمع الأدلة): ٧١. .

(٢) ملاحظات على النصوص المحقّقة، مجلة المورد، مج٨، ع٣، ص٤٤٤.

(٣) ديوان كثير: ٤٢-٤٨.

أي بعد وفاة ابن قتيبة، وهذا المنقول عن أبي علي هنا ثابت في الأمالي[١]، فهذه الزيادة نجزم بأنّ بعض الناس زادها على الكتاب تماماً للفائدة، ثم شبّه على بعض الناسخين فأدخلها في صلب الكتاب» [٢].

وتبقى الزيادة إقحاماً على المتن نفسه ينبغي على المحقّق الحذر منها، ووسيلته المصادر مقارنة مع الأصل المنقول.

تعدّد روايات المخطوطة: إنَّ تعدّد المخطوطات يعدّ ظاهرة إيجابية شريطة أن تحمل هذه المخطوطات عنوان الكتاب واسم مؤلّفه وجميع مادة الكتاب، ولكن قد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق[٣]. ويزيد بيرجستراسر هذه الشروط بقوله: «أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافياً إلى عدد النسخ الخطية، وأن يصف خطّها وشكلها مع مقابلتها والإشارة إلى ما اختاره صراحة من اختلاف النسخ» [٤] التي قد تتعرض إلى التغيير والتبديل بالزيادة حيناً وبالنقص حيناً آخر، ويحدث ذلك بفعل المؤلّف أو تلامذته أو الشرّاح.

المؤلّف: إنَّ بعض المؤلّفين يؤلّف الكتاب الواحد على ضروب شتّى من التأليف، ومن هؤلاء التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، فقد فسَّر الحماسة ثلاث مرات كما ذكر صاحب كشف الظنون[٥]، فقال: «شرح الحماسة أولًا شرحاً صغيراً، فأورد كلّ قطعة من الشعر ثم شرحها، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ثم شرح شرحاً طويلاً مستوفياً»، وعلّق الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: «والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط. أمّا الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية تشمل باب الحماسة. أمّا الكبير فيما لم نهتدِ إلى معرفته»[٦].

التلاميذ والرواة: إنَّ الأمالي هي وسيلة نقل المعارف إلى التلاميذ عن شيخهم،

(١) الأمالي: أبو علي القالي: ١٠٧/٢-١٠٨.
(٢) الشعر والشعراء: ابن قتيبة: ٥١٤/٢.
(٣) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٠.
(٤) أصول نقد النصوص: ١٢٥.
(٥) كشف الظنون (حماسة): ٦٩٢/١.
(٦) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٧.

أي ما يملي الشيخ على تلاميذه في الدرس، وواسطته السماع. وقد يتباين ما يسمعه تلميذ عن آخر؛ ولذا قيل كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالي للتغيير والتبديل والزيادة من التلاميذ والرواة، وقد ذكر عبد السلام هارون أنّ «الأصمعيّ الذي أملى ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس كلامه... فقال: ليس هذا كلامي كلّه وقد زيد فيه عليّ فإن أحببتم أن أعلّم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلّا فلا تقرأوه»[١] وما ذكره شاهد على طول يد الرواة.

الشُرَّاح: يتباين شرح النصوص بين شارح وآخر في ذكر النصّ أو ترتيبه أو توضيحه، ولنا في ديوان الحماسة مثال على ذلك، فقد شرحه أو رواه كثيرون، أشهرهم: المرزوقيّ، والتبريزيّ، والجواليقيّ، ومنهم أبو بكر الصوليّ، وابن جنّيّ، و الآمديّ، وأبو هلال العسكريّ، والأعلم الشنتمريّ، وأبو العلاء المعريّ، وابن سيده، والعكبريّ[٢].

هذه الشروح على الرغم من تعدّدها لن تجد أيّ شارح يحافظ على نصّ الرواية صحةً وترتيباً، بل يوظّف النصّ خدمةً لعمله، ومن ثمّ لا يجد المحقّق إلّا المصادر الثانوية أداة لتحقيق النصّ.

الثانية: تحقيق الرواية المصنوعة على المطبوعة.

إنَّ إعادة بناء الأصل اعتماداً على المصادر الثانوية هو ما نطلق عليه بـ(الرواية المصنوعة)، فقد ظهرت في أعمال المحقّقين العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين دواوين كثير من الشعراء الذين فُقدت دواوينهم أو لم يكن لهم أصلاً ديوان مجموع، طريقهم في ذلك هو المظان التراثية، وكانت خطواتهم تقوم على أربع أركان، هي: (المتن، الإحالات، الهوامش، والفهارس) تحت عنوان الجمع والتحقيق.

المتن: وهو النصّ المؤلَّف أو ما ظهر منه[٣]، وقد اعتمد المحقّقون في إخراجه على خمس وسائل هي: الجمع، التخريج، الشرح، التعليق والاستدراك. وليس شرطاً

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٣٦.

(٢) مصادر التراث العربي: عمر الدقاق:٦١.

(٣) كتاب العين مادة (متن): ١٣١/٨.

أن تكون هذه الوسائل متوافرة في التحقيق إلّا الجمع والتخريج لإقامة المتن.

الجمع: الإشكال الذي يواجه المحقّق «أنّ كثيراً من النصوص القديمة قد ضاعت أصولها المخطوطة، ممّا يجعل جمعها من المصادر المختلفة عملاً أصعب وأخطر من نشر نصّ على مخطوطة، ومن هنا فإنَّه يجب على المحقّق أن يستقصي كلّ ما يقع له من المصادر، وأن يتتبّع جميع المظان التي يمكن أن يجد فيها شيئاً من تلك النصوص، وأكبر من تلك المشكلة وأخطر أنّ ما يجمعه منها لا يكون مقطوعات وافية ولا قصائد كاملة لا نقص فيها ولا اختلاف في ترتيبها، وإنما يكون أبياتاً متفرقة مختارة وفق أهواء أصحاب التراجم والمختارات وأذواقهم وأغراضهم» [١]، غير تحريف هؤلاء أو تصحيفهم أو تغيير رواية نصّ بما يتلاءم وأغراض مؤلّفه.

وأمام النصّ المجزّأ تباينت مواقف المحقّقين فمنهم مَن أبقى النصّ على وضعه كما صنع محقّق شعر الأحوص في بعض القصائد[٢]، أو يتدخل في بناء النصّ كما صنع محقّق شعر يزيد بن المفرغ[٣]، أو يزاوج بين الإبقاء والتدخل كما صنع د. يحيي الجبوريّ في شعر عمر بن لجأ التيميّ[٤]. هذا في جمع الشعر، أمّا النّص النثريّ فقد اختلفت المعالجات فيه بسبب تعدّد الروايات لتداخل ألفاظها واختلاطها بين تقديم وتأخير كما ينبّه على ذلك د. نايف معروف في تحقيقه لديوان الخوارج[٥]، أو الدكتور محمّد جبار المعيبد في تحقيقه لكتاب (نصوص من كتاب طبقات الشعراء) لدعبل الخزاعيّ[٦].

التخريج: لا يقل أهمية عن الجمع توثيقاً، وصحة شاهد لبناء النصّ؛ ولذا قيل فيه[٧]: هو البحث عمّا يؤيد صحة النصّ ويشهد بوجوده في بطون الكتب (المصادر

(١) شعر الحسين بن مطير الأسديّ: ٧.
(٢) شعر الأحوص، تنظر: القصيدة رقم ٢٦: ص٩٨.
(٣) ديوان يزيد بن المفرغ: ٤٩.
(٤) شعر عمر بن لجأ التميميّ: ٢٢.
(٥) ديوان الخوارج: ٦.
(٦) مجلة المورد، مج٦، ع٢، ص١١١.
(٧) مناهج تحقيق التراث: ١٠٨.

الثانوية) ويؤكد مضمونه فيها «ولا تقلّ أهميته في تحقيق الرواية الأولى المنشورة عن المخطوط، عنه في تحقيق الرواية الثانية (المصنوعة) لاسيّما إذا كان النصّ المخطوط ناقصاً أو مشوّهاً، ذلك أنّ المصادر العربية تمتلئ بالمقطوعات الشعرية والأبيات المفردة، والرجوع إليها ضروري للوقوف على الروايات المختلفة وتقويم ما أعوجّ من النصّ»[١]، والأصل في التخريج قِدَم المصدر.

الشرح: من وسائل المعاصرين للكشف عن غموض أو مشكل في النصّ أو توثيق لصحته، وقد يكون مطولاً وإذ ذاك يُسمّى دراسة، كما صنع جامع شعر أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره)[٢] أو موجزاً كما صنع جامع شعر يزيد بن الطثرية[٣]، أو يتوسطهما كما صنع جامع شعر يزيد بن المفرع[٤] تحت عنوان (ديوان). مع علمنا أنّ القدماء كانوا يقصدون بالشرح العرض الذي يزيده الاستطراد طولاً، أعمِدَته: جزئيات النصّ، الأبيات في الشعر، والمقاطع في النثر.

التعليق: تعدّ التعليقات جزءاً من معالجات المحقّق للمتن نفسه «وهو أن يضع صاحب الرأي ما رأى في مسألة ما لبيان مذهبه فيها»[٥]؛ وذلك لأنّ النصّ بما تضمّن من معارف قديمة محتاج إلى توضيح ما به من غموض بشرط ألّا تضاف إلى صُلبه (المتن)، بل إلى الحاشية أو الهامش، وألّا تكون مطوّلة تزيد عن حاجة الكتاب أو موضوعة. فمثال التعليقات المختصرة ما كتبه د. يحيى الجبوريّ في شعر الحارث المخزوميّ[٦]، والمطوّلة ما كتبه من تعليقات تجاوزت صفحات د.عادل سليمان جمال في شعر الأحوص[٧].

الاستدراك: إذا كانت الوسائل السابقة من جمع أو تخريج أو شرح أو تعليق هي ملجأ المحقّق المعاصر لإعادة بناء المتن، فإنَّ الاستدراك وسيلة إكمال ليست شرطاً

(١) المصدر نفسه:١١٣.

(٢) جمعه وحقّقه د. بهجة عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.

(٣) جمعه وحقّقه د. حاتم صالح الضامن، دار التربية، بغداد، ١٩٧٣م.

(٤) جمعه وحقّقه د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

(٥) مقامات الهمذانيّ: ٢٠٣ (الهامش).

(٦) شعر الحارث المخزوميّ: ٤٤.

(٧) شعر الأحوص: ٢٧٠-٢٧٣، تعليقه على القصيدة (١٣٤) مثالًا.

لإعادة البناء في كلّ متن، فقد يكون الأصل تاماً لا يحتاج إليه؛ لأنه إلحاق لا إكمال لناقص. فالنقص شرطٌ فيه، وقد اعتمده المعاصرون مثلما وجد فيه القدماء طريقاً صالحة لإخراج كتبهم على صورة فضلى، وسَمّوه بـ(التكملة) إذا كان ناقصاً في متنه و(الذيل)، إذا فات على المؤلّف شيء أو وهم في فرعه، و(الصلة) إذا احتاج إلى إيضاح لم يعرض له مؤلّفه. ويبقى المستدرك إكمال نقص يحصل في المخطوط والمصنوع في الوقت نفسه، وهو على نوعين:

استدراك تصحيح: ويأتي بعد النشر تصحيحاً لخطأ أو تصويباً لنصّ، وهو ما يقوم به المحقّق نفسه، أو يقوم به باحث أو محقّق آخر.

استدراك فوات: والفوات هو النقص في النصّ يستدركه المحقّق على عمله أو يستدركه آخر عليه؛ لأن النقص في رواية المصنوع عاهة مستديمة -إن جاز التعبير- لأنّ المحقّق مهما أعمل جهده لن يصل بالمتن إلى أصله لغياب صورة الأصل التي رسمها المؤلّف، فضلاً عن كثرة المصادر التي أخذت عن الأصل نفسه، والتي قد تكون بعيدة عن متناول يد المحقّق الجامع.

الإحالات: إنّ الإحالات هي الفكرة المُنظِّمة للتخريج والتعليق، يعتمدها المحقّق لإفادة القارئ أو الباحث بالمصدر الذي استقى منه المعلومة أو الإيضاحات الأخرى التي تتعلّق بها.

ومن خلال أعمال المعاصرين في صنع النصّ ظهر شكلان: نوع ودال، فالنوع ينظر إليها من خلال العامة والخاصة، ويقصد بالأولى المجموع دون ذكر اسم للمصدر (الأدب، التاريخ، التراجم)، ويراد بالثانية ما تمّ النصّ عليه بالاسم، (كعيون الأخبار، تاريخ بغداد، الوافي بالوفيات).

أمّا الإحالة الدالة فهي واضحة وغامضة. فالواضحة هي التي تُعين الباحث عند الرجوع إليها على أخذ المعلومة من مصدرها المُشار إليه بدقة علمية، موفّرة الزمن وضبط النصّ بذكر المصدر ومؤلّفه والصفحة والجزء إلخ.. **و الإحالة الغامضة** هي ما فقدت المصدر أو المؤلّف أو الجزء أو الصفحة أو الطبعة أو صحتها[1].

(١) لنا في الإحالة الغامضة التي فقدت بعض صحتها مثال،هو ما أشار إليه محقّق الوافي بالوفيات لابن أيبك الصفدي، بتحقيق محمّد الحجيريّ، ط. (دار نشر فرانزشتاينر فيسبادن،

الهوامش: جمع هامش، وهو المادة الإضافية التي يكتبها المحقّق، وتدلّ على ثقافته وسعة اطّلاعه وحسن فهمه للنصّ. ولا تختلف الهوامش عن الحواشي في الدلالة «فلم يكن لها نظام عند الأقدمين، إذ كانت توضع بين الأسطر أو في جوانب الصفحة»[(١)]، ولهذا تعدّ نوعاً ثانياً للرواية بإفادتها لنسبة النصّ إلى صاحبه، يضعها المحقّق المعاصر في أسفل الصفحة أو تجمع في صفحة أو أكثر بعد البحث.

الفهارس: فهارس الكتاب هي مفاتيحه الحقيقية؛ لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة وبأيسر سبيل[(٢)]، فائدتها عظيمة كونها توصل الباحث إلى المعلومة، والمحقّق إلى كشف خطأ أو سهو عند بناء المتن، وللعرب سابقة لهم فيها، فقد كتب ابن النديم (الفهرست)، وابن خير الأشبيلي (ما رواه عن شيوخه).. إلخ.

وصنع المعاصرون فهارس متأثرين بالمستشرقين منها للأعلام، الشعراء، القبائل، البلدان، الشعر، الأيام، الأمثال، الكتب.. إلخ. وهذه الفهارس لابُدَّ منها لكلّ كتاب محقّق، وتكون أنواعها بحسب مادة الكتاب وحاجته العلمية أو الأدبية لهذه الفهارس.

وما أقف عنده أنَّ التداخل في تحقيق النصّ يظلّ قائماً غير قابل للانفكاك؛ لحاجة الروايتين المخطوطة والمصنوعة له؛ لأنّ المخطوط لا ينشر دون المصدر المطبوع، وأنّ المصدر المطبوع لا تستقيم صحته دون أصله المخطوط إذا أردنا لتراثنا العربي تحقيقاً علمياً.

بشتوتغارت)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م في الجزء الثاني والعشرين: ص١١١، في مصادر ترجمة ابن زريق البغداديّ في هامش الصفحة، ونصّه: «ترجمته في المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٣٣٦ رقم ١٤٣، وطبقات الشافعية للسبكي:١/٣٠٨-٣١٣، «كنيته أبو الحسن» وثمرات الأوراق لابن حجة الحمويّ ٤٧٤-٤٧٨، والنجوم الزاهرة ٦/٤٣٩، وكشف الظنون ١٣٢٩/٢، وشذرات الذهب ١١٨/٧، ومعجم المؤلّفين ٩٥/٧، «وفاته سنة ٥٤٠هـ، مجلة العرفان ٩٩٢/٤-٩٩٨» وعند مراجعتي لبعض هذه الإحالات لم أجد له ذكراً في النجوم الزاهرة أو شذرات الذهب!!.

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٨٧.

(٢) مناهج تحقيق التراث: ٢١٣.

المصادر والمراجع

١. الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء: د. ادورد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.

٢. أسس البحث العلمي: د. حسن حطّاب، عوني ياس عباس، وزارة التربية، مديرية برامج التدريب، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٦م.

٣. أصول نقد النصوص ونشر الكتب: برجستراسر، إعداد وتقديم: محمّد حمدي البكري، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، القاهرة، (د.ط)، ١٩٦٩م.

٤. أمالي القالي: إسماعيل بن القاسم بن عيذون (ت ٣٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٥. تاريخ الرسل والملوك: محمّد بن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

٦. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧. الجاحظ في البصرة وبغداد وسامرّاء: د. شارل بلات، ترجمة: إبراهيم الكيلاني، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة، دمشق، (د.ط)، ١٩٦١م.

٨. ديوان الخوارج: جمعه وحقّقه: د. نايف محمود معروف، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: جمع وتحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٠. شرح ديوان كُثير عزة: شرح وتحقيق: د. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١١. شعر الأحوص الأنصاري: جمعه وحققّه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٢. شعر الحسين بن مطير الأسديّ: جمعه وشرحه وقدّم له: د. حسين عطوان، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٣. شعر عمر بن لجأ التيميّ: د. يحيي الجبوريّ، دار الحرية، بغداد، (ط.د) ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٤. الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٢م.

١٥. قواعد تحقيق النصوص: د. صلاح الدين المُنجِّد، مطبعة مصر، القاهرة، (د.ط)، ١٩٥٥م.

١٦. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم

السامرائيّ، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٠-١٩٨٥م.

١٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، تصحيح: محمّد شرف الدين، طبع وكالة المعارف، (د.ط)، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

١٨. لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ): تحقيق: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٩. لمع الأدلة في أصول النحو: أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، وطُبع ضمنه كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٠. مجالس ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

٢١. مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم: د. عمر الدقاق، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ط)، (د. ت).

٢٢. معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ، تحقيق: مرجليوث، دار التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د. ت).

٢٣. مقامات الهمذانيّ: بديع الزمان الهمذانيّ، قدّم لها وشرحها: الشيخ محمّد عبده، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د.ط)، ١٩٥٧-١٩٥٨م.

٢٤. ملاحظات على النصوص المحقّقة من رسائل الجاحظ: د. مصطفى عبد اللطيف، مجلة المورد، مج٨، ع٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد.

٢٥. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٦. نصوص من كتاب طبقات الشعراء: دعبل الخزاعيّ، جمعها وحقّقها وقدّم لها: محمّد جبار المعيبد، مجلة المورد، مج٦، ع٢، وزارة الأعلام، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.